

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق
شركة مساهمة سعودية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق - شركة مساهمة سعودية ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وبإستثناء التأثيرات المحتملة للأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

١- كما هو مبين في الإيضاح رقم (٦) حول القوائم المالية الموحدة:

أ- تضمنت الإستثمارات في شركات زميلة مبلغ ٥٥,٥٥٢,٢١٢ ٪ يتمثل في شركة جي والتر تومسون مينا، وتتبع المجموعة طريقة حقوق الملكية في إثبات إستثماراتها في الشركات الزميلة، وتضمنت قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م مبلغ ٩,٧٤٠,٥٨١ ٪، كما تضمنت قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م مبلغ ١٣٧,٨٦٢ ٪، وتمثل تلك المبالغ حصة المجموعة في نتائج الأعمال والدخل الشامل لشركة جي والتر تومسون مينا، كما تضمن إيضاح رقم (٣٢) تعديل على أرقام المقارنة للإستثمار في شركة جي والتر تومسون مينا للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م، وأثبتت المجموعة جميع تلك المبالغ المشار إليها استناداً إلى قوائم مالية غير مراجعة والتي تم إعدادها بواسطة إدارة شركة جي والتر تومسون مينا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، كما لا يوجد قوائم مالية مراجعة لشركة جي والتر تومسون مينا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

ب- لدى المجموعة إستثمارات أخرى في شركات زميلة بقيمة دفترية صفرية، ولا تتوفر عنها قوائم مالية مراجعة، ونظراً لعدم توافر أدلة كافية لم نتمكن من التحقق من قيمة هذه الإستثمارات أو احتمال وجود أي التزامات إضافية محتملة ذات صلة بالإستثمارات في الشركات الزميلة. وبناءً على ذلك، فلم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إثباتها بقائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، أو على لربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة أو قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

٢- كما هو مبين في الإيضاح رقم (٩)، تضمنت الذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى رصيد بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ٪ كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م يمثل المبلغ المدفوع للإستثمار في صندوق الأفلام السعودي، قامت الإدارة بتصنيف هذا الرصيد كأرصدة مدينة أخرى دون تقييم التصنيف الصحيح لهذا الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب عدم توفر تحديد القيمة العادلة، لم نتمكن من التحقق من القيمة العادلة لهذا الإستثمار كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وبناءً على ذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك حاجة لإثبات أي تعديلات في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، أو في قائمتي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، أو في قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

٣- كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٨) من إيضاحات القوائم المالية الموحدة، تضمنت قائمة الربح أو الخسارة الموحدة مبلغ ١٢,٣٢٠,٧٥٣ ٪ يمثل صافي ربح من عمليات غير مستمرة ناتج عن فقدان السيطرة لشركة تهامة للتعليم وشركتها التابعة "شركة أفنتوس للتجارة" نتيجة افتتاح إجراء التصفية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٦م. وقد تم تحديد المعلومات المالية للشركة التابعة المشار إليها بناءً على قوائم مالية غير مراجعة والمعدة بواسطة الإدارة. وبناءً على ذلك، فلم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إثباتها بقائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، أو على قائمتي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق
شركة مساهمة سعودية

أساس الرأي المتحفظ (تمة)

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقفنا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (٤/٢) حول القوائم المالية الموحدة والذي يشير بأن الخسائر المتراكمة بلغت ٥٤,٧٣٧,٧١٢ ٪ كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وكذلك تكبدت المجموعة إجمالي خسارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بمبلغ ٥٣,٠٩٤,١٠٠ ٪، علاوة على ذلك بلغت تدفقاتها النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية ٣١,٩٨٥,٢٨٩ ٪ للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وتشير هذه الأحداث والظروف إلى جانب أمور أخرى مبينة بإيضاح (٤/٢)، إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ". فقد حددنا الأمر الموضح أدناه ليكون الأمر الرئيسي للمراجعة الذي يلزم الإبلاغ عنه في تقريرنا.

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسي للمراجعة
إثبات الإيرادات يتم إثبات الإيرادات عند نقل السيطرة على السلع إلى العميل، وعادةً ما يكون ذلك عند التسليم. ويتعين على الإدارة تقييم وتأكيد نقل السيطرة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥). لقد اعتبرنا الإيرادات أمراً رئيسياً للمراجعة نظراً لصعوبة تحديد وقت نقل السيطرة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم وقيمة المعاملات، يُشكل خطراً يتمثل في عدم إثبات الإيرادات في الفترة الزمنية الصحيحة. ونظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥، "الإيرادات من العقود مع العملاء". يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٢٠ من إيضاحات القوائم المالية الموحدة المرفقة. بلغت إيرادات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م مبلغ ٣٣,٠٦٢,٨٥٥ ٪.	تضمنت إجراءات المراجعة ما يلي: - حصلنا على فهم لغرض تقييم تصميم وتنفيذ أدوات الرقابة الداخلية الرئيسية للمجموعة المتعلقة بإثبات الإيرادات، - قيّمنا مدى ملائمة سياسات إثبات الإيرادات للمجموعة وتوافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، - أجرينا اختبارات أساس لعينة من معاملات الإيرادات المسجلة خلال السنة مع أوامر طلبات العملاء، وفواتير المبيعات، وأوامر التسليم، وغيرها من المستندات الأساسية ذات الصلة، - نفذنا إجراءات قطع الإيرادات لضمان تسجيل الإيرادات في الفترة الصحيحة، - إجراء مراجعة تحليلية تفصيلية للإيرادات، بما في ذلك تحديد أي اتجاهات أو تقلبات جوهريّة أو غير متوقعة والاستفسار عنها، - قيّمنا مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق
شركة مساهمة سعودية

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأي معدل على تلك القوائم المالية الموحدة بتاريخ ١٣ محرم ١٤٤٧ هـ (الموافق ٨ يوليو ٢٠٢٥ م).

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو مُحَرَّفَةً بشكل جوهري.

وإذا توصلنا إلى وجود أي تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة. وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.
- ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة ياسر زومان الزومان وخالد فوزان الفهد
وزاهر عبد الله الحجاج للاستشارات المهنية



زاهر عبد الله الحجاج
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٦٢)

الرياض، المملكة العربية السعودية

التاريخ: ١ صفر ١٤٤٨ هـ
الموافق: ١٥ يوليو ٢٠٢٦ م